



تحليل إقتصادي

لتداعيات مؤتمر بروكسل II

Economic Analysis on the repercussions of

Brussels II conference on “supporting the future of Syria and the region”: Co-Chairs Declaration

الباحث الإقتصادي

بسام جوني

أيار 2018

نتائج مؤتمر بروكسل II

المقدمة

بعد عام واحد من إنعقاد مؤتمر بروكسل الأول، وبعد المؤتمرات الثلاثة السابقة التي عقدت في الكويت ومؤتمر لندن في عام 2016، عقد مؤتمر بروكسل الثاني حول "دعم مستقبل سوريا والمنطقة" في 24-25 نيسان 2018، وقد إستضافه الاتحاد الأوروبي وشاركت الأمم المتحدة في رئاسته. وقد حضر مؤتمر بروكسل الثاني 68 وفداً من بينهم 58 دولة، و 10 ممثلين عن المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية (IFIs)، فضلاً عن 19 وكالة تابعة للأمم المتحدة. كما اشترك أكثر من 250 منظمة غير حكومية خلال التحضيرات وفي يومي المؤتمر. قدّم الرؤساء المشتركون السابقون لمؤتمر بروكسل الأول، وهم ألمانيا والكويت والنرويج وقطر والمملكة المتحدة، مساهمات كبيرة في التحضيرات للمؤتمر وأعماله.

لا تزال الاحتياجات الإنسانية ومتطلبات الصمود للناس في سوريا وفي المنطقة هائلة، وتعاني الأمم المتحدة من نقص حاد في التمويل، ففي عام 2018 بلغ حجم طلب إغاثة سوريا الذي نسقته الأمم المتحدة لتغطية احتياجات المساعدة والحماية داخل سوريا قيمة 3.51 مليار دولار أمريكي. و بلغت قيمة الخطة الإقليمية للأجئين والعمود 2018 (3RP) 5.6 مليار دولار أمريكي، تتضمن 1.2 مليار دولار أمريكي لدعم مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة بمساعدات إنسانية ومساعدات في مجال الصمود في كل من تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر (Brussels II, 2018).

أولاً: موجز حول بيان المؤتمر

أ- على مستوى المساعدات المالية:

تعهد المشاركون، لكل من سوريا والمنطقة، بمبلغ 4.4 مليار دولار أمريكي لعام 2018 على شكل هبات، فضلاً عن وعود بتقديم هبات مالية خلال السنوات القادمة بقيمة 3.4 مليار دولار للأعوام 2019 - 2020، بالإضافة لإعلان بعض المؤسسات المالية الدولية والمانحين عن مبلغ بحدود 21.2 مليار دولار على شكل قروض ميسرة.

ب- على المستوى السياسي:

- أعرب المؤتمر عن دعمه القوي لعمل المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا في إطار ولايته لتيسير العملية السياسية، بهدف التوصل إلى تسوية سياسية دائمة تستند إلى بيان جنيف والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة، ومنها قرار مجلس الأمن رقم 2254 سنة 2015.
- أكد المؤتمر على أهمية منع ومكافحة الإرهاب في سوريا وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.

-الإدانة القوية لإستخدام الأسلحة الكيماوية من قبل أي طرف من أطراف النزاع وتحت أي ظرف، ويعد استخدامها انتهاك واضح للقانون الدولي.

ج- على المستوى الإجتماعي:

بلغ عدد المهجّرين السوريين اليوم أكثر من 12 مليون شخص، منهم أكثر من 5.6 مليون لاجئ في البلدان المجاورة و 6.6 مليون نازح داخل سوريا .وما يقارب 13.1 مليون شخص، نصفهم من الأطفال تقريبا ، يحتاجون بشكل عاجل إلى المساعدة الإنسانية والحماية داخل البلاد.

1- حتّى جميع أطراف النزاع على التقيد الصارم بالتزاماتهم بموجب القانون الدولي لحماية حقوق الإنسان . فالهجمات ضد المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وفي المرافق الصحية والمدارس، تنتهك أبسط حقوق الإنسان الأساسية، وقد ترقى لجرائم حرب بموجب القانون الدولي .

2- تسهيل الوصول المستمر وغير المشروط للمساعدات الإنسانية دون عوائق من خلال أكثر الطرق مباشرة، حيث ان هناك مايقارب 2.3 مليون شخص مازالوا يعيشون في مناطق محاصرة وصعبة الوصول في مختلف أرجاء سوريا، وذلك تمشياً مع قرار مجلس الأمن رقم 2393 سنة 2018.

3- ضمان أن تكون عمليات إجلاء المدنيين آمنة، ومبنية على توفر المعلومات لمن يتم إجلاؤه، وذات طابع مؤقت وطوعي، وأن تكون الحل الأخير المتاح، وأن تشمل هذه الموجبات اختيار وجهة الإجلاء وحفظ الحق في العودة أو اختيار البقاء، وفقاً للقانون الدولي الإنساني .

4- بذل كل الجهود لضمان الإجلاء الطبي غير المشروط لمن يحتاج للعلاج الطبي العاجل، إذ أنّ منع وصول الإمدادات الطبية والحصول على الرعاية الصحية يعدّ انتهاكاً للقانون الدولي ويجب أن يتوقف في الحال . كما أن السحب الممنهج للمواد الطبية التي تنقذ الحياة من القوافل الإنسانية أمر غير مقبول ويجب معالجته بشكل نهائي.

5- اتفق المشاركون على أن الظروف الراهنة لا تساعد على إعادة الطوعية للوطن بأمان وكرامة، وأنه لا تزال هناك مخاطر كبيرة محدقة بالمدنيين في جميع أنحاء البلاد مع استمرار القتال والتهجير، فقد هُجّر 2.6 مليون شخص في عام 2017 وحده .فظروف العودة كما تحددها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووفقاً لمعايير قانون اللاجئين الدولية لم تتحقق بعد . إذ يجب أن تتم أي عملية منظمة للعودة طوعية وبأمان وكرامة.

د- على مستوى التنمية الإقتصادية:

أشاد المجتمع الدولي بالجهود الضخمة المبذولة من دول الجوار ومواطنيها، وعلى وجه الخصوص الأردن ولبنان وتركيا، إضافة للعراق ومصر، في استضافة الملايين من اللاجئين من سوريا .

وقد حققت الحكومات والجهات المانحة والأمم المتحدة تقدماً كبيراً في تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في لندن عام 2016 وفي بروكسل عام 2017 ، بما في ذلك من خلال الموائيق التي عقدها الاتحاد الأوروبي مع

الأردن ولبنان . ومع ذلك، لا بد من بذل المزيد لضمان الحماية المستمرة والفعالة للاجئين من مخاطر الإجلاء القسري والإعادة القسرية، وتحسين أوضاع إقامتهم القانوني.

اتفق المؤتمر على ضرورة:

- 1- زيادة التركيز على جهود دعم الإصلاحات والتنمية الأطول أجلا بطريقة مستدامة .
- 2- تقديم الدعم للصحة والتعليم والتنمية الاقتصادية وإيجاد فرص العمل والاندماج في أسواق العمل، لكل من المجتمعات المضيفة واللاجئين، وبشكل خاص للمجموعات الضعيفة مثل النساء والشباب .
- 3- تعزيز خدمات التعليم الجيد والتدريب على المهارات إلى جميع الأطفال والشباب
- 4- دعم البرامج المخصصة لتمكين النساء والفتيات.
- 5- تم الإقرار بدور إعادة التوطين كأداة حماية أساسية للاجئين المعرضين لمخاطر عالية في مجال الحماية، وتم إبراز أهمية دور هذه الأداة بالتضافر مع المسارات القانونية الأخرى في توفير الوصول إلى أماكن آمنة توفر لهم الكرامة والسلامة خارج مناطقهم المباشرة.
- 6- إطلع المؤتمر على رؤية الحكومة اللبنانية الرامية إلى تحقيق الاستقرار والنمو وإستحداث فرص العمل، بما في ذلك برنامج الاستثمار الرأسمالي (CIP) إلى جانب التزام الحكومة اللبنانية بوضع جدول زمني للإصلاحات التي عرضت في باريس بتاريخ 6 نيسان 2018 (ملحق رقم 1)، والتي يعدّ تطبيقها ومتابعتها بدعم من المجتمع الدولي أمراً حاسماً.
- 7- أكد المشاركون التزامهم بدعم المزيد من الإستثمارات لرعاية النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية الشاملة في لبنان والأردن، من خلال التمويل الميسر، والمزج بين القروض والإستفادة من خطة الإستثمار الخارجي للاتحاد الأوروبي EIP بالتعاون مع دعم المؤسسات المالية الأوروبية والقطاع الخاص.
- 8- التدريب المهني للاجئين وللمجتمعات المضيفة، مع الموازنة الوثيقة بينه وبين إحتياجات سوق العمل في القطاع الخاص . كما يجب تعزيز إجراءات الحماية، لا سيما توفير الإقامة القانونية.
- 9- أكدت البلدان المانحة التي حضرت المؤتمر على أن عملية إعادة الإعمار والدعم الدولي لن تكون ممكنة إلا في ظل تسوية سياسية ذات مصداقية قيد التطبيق الجاد، بما يتسق مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2254 وبيان جنيف . إن نجاح عملية إعادة الإعمار لن يتحقق دون توفر الحد الأدنى من شروط الاستقرار والاشتمالية، وحكومة ديمقراطية وجامعة، وإستراتيجية تنموية متفق عليها، ومحاورين موثوقين وشرعيين، بالإضافة إلى توفر الضمانات اللازمة لإخضاع التمويل للمساءلة . ولا يتحقق أي من هذه الشروط في سوريا حالياً.

ثانياً: الخطوات المستقبلية

التزم الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بتتبع الالتزامات التي تم التعهد بها من قبل المشاركين خلال المؤتمر وإصدار التقارير الدورية عن مدى تقدمها (Progress Reports)، بما في ذلك مراجعات يتم تقديمها في الفعاليات الدولية الرئيسية خلال العام.

ثالثاً: نتائج المؤتمر

أ- في المدى القريب

إن إجتماع بروكسل الثاني الذي نظّمته الأمم المتحدة بمشاركة الاتحاد الأوروبي لمساعدة النازحين تحت عنوان "دعم مستقبل سوريا والمنطقة" سيكون له تداعيات خطيرة على المستويات السياسية والاقتصادية والمعيشية للدول المضيفة للنازحين وخاصة لبنان. فمضمون البيان الذي صدر عن مؤتمر بروكسل II يؤكد أن هناك سعي حثيث من المجتمع الدولي لتحقيق الأمور التالية:

- عرقلة عودة النازحين السوريين إلى بلدهم بهدف الإبقاء على هذه الورقة لاستخدامها كورقة ضغط في الحل السياسي (بند رقم 5 في المستوى الإجتماعي).
- إدعاء الأمم المتحدة أن عودة مئات النازحين من لبنان إلى بلدهم مؤخراً (من منطقة شبعاء) حصل بالضغط والاكراه وبالتالي محاولة وضع كل المعوقات والعراقيل أمام عودة النازحين.
- خروج المؤتمر بمساعدات تعتبر أقل من متواضعة حيث لم يتم تقديم سوى جزء قليل من المبالغ المتواضعة التي أقرت في مؤتمرات سابقة كمساعدات مالية إلى لبنان (بند رقم 1 في المستوى المالي). أن إجمالي ما تم تخصيصه للبنان خلال عام 2017 بلغ 1.37 مليار دولار ومن أصلها تسلم لبنان 1.24 مليار دولار لخطة إستجابة لبنان للآزمة (LCRP) لعام 2017. تمثل هذه الأرقام 45% من إجمالي مناقشة LCRP (خطة لبنان للإستجابة للآزمة) لعام 2017 (ورقة الشراكة التي قدمها لبنان إلى مؤتمر بروكسل II - البند التاسع).
- تسهيل توظيف وإعادة توطين النازحين في لبنان وفقاً لبند إتفاق بروكسل II للتشجيع على جذب أعداد كبيرة أخرى من النازحين السوريين الذين يعيشون في سوريا والبلدان المجاورة ليأتوا للعيش والعمل في لبنان. حيث سيتم تزويدهم بالحوافز التالية (ورقة الشراكة المقدمة إلى مؤتمر بروكسل- لبنان 2018):
 - سيحصل النازحون السوريون على دخلين: الدخل الأول هو على شكل مساعدات غذائية تقدمها المؤسسات الدولية للنازحين مرة واحدة في الشهر، أما الدخل الثاني فيحصل عليه النازحون من خلال فرص العمل المقدمة.
 - إعفاء العمال السوريين من الإقامة وتصاريح العمل.
 - عدم حسم أي أجور (فرض ضرائب) من قبل الحكومة اللبنانية.
 - توافر التعليم المجاني في لبنان للسوريين المشردين.
 - توفير الطبابة المجانية للنازحين.

ب- في المدى البعيد

يمكن إستنتاج النقاط التالية :

- يتبين لنا إن حلّ أزمة النزوح خاضع للعبة الحلّ الشاملة في المنطقة وإنطلاق مسيرة إعادة إعمار سوريا.
- سعي المنظمات والبنوك الدولية والإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة الى الضغط نحو إبقاء النازحين في الدول المضيفة بدءاً من لبنان وصولاً الى التوطين من خلال ما يسمى "الاندماج والانخراط في سوق العمل اللبنانية"، بهدف إبعاد خطر هجرة النازحين نحو أوروبا (بند رقم 2 في مستوى التنمية الإقتصادية).
- ممارسة البنوك الدولية الضغط على الدول المضيفة للنازحين، من أجل تشجيعها على الإقتراض، بهدف تحميلها تكاليف إستيعاب النازحين السوريين، وإيجاد فرص عمل لهم، ويدعون أنهم يقدمون لهذه الدول قروضا ميسرة ، بينما تهدف البنوك الدولية من ذلك الى زيادة أصولها المالية عبر زيادة حجم القروض . إضافة الى السعي الى فرض أجندات خارجية على الدول المضيفة للنازحين تتمثل بفرض إصلاحات مالية وإقتصادية قاسية، تزيد من التبعية المالية لهذه الدول.
- توظيف النازحين السوريين وتعديل الأطر التنظيمية اللبنانية القائمة المتعلقة بشروط الإقامة وإلغاء رسوم الإقامة وتصاريح العمل والتنازل عن بند "عدم العمل" للسوريين وتسجيل المواليد الجدد (ورقة الشراكة المقدمة من لبنان بالتعاون مع UN -EU ، - بند الحماية 2018) تسهيل وصول النازحين إلى العديد من القطاعات في سوق العمل. وهذا بدوره سيزيد من المنافسة الشرسة والمشاكل والتوترات بين العمال اللبنانيين والسوريين.
- إن توفير فرص عمل للسوريين النازحين في لبنان سيطيّل مدة إقامتهم في لبنان ويمثّل نوعاً من إعادة التوطين السري ، حتى لا يفكر النازحون أبداً في العودة إلى ديارهم مرة أخرى. خاصة عند النظر في قيمة سعر العملة السورية إلى الدولار الأمريكي (كل دولار يعادل 515 ليرة سورية).
- المادة 49 من الموازنة العامة تشكل خطراً على الأمن القومي اللبناني من خلال التداعيات التالية :
 - تشجيع توطين النازحين السوريين في لبنان من خلال تملك الشقق السكنية في بيروت وخارجها والحصول على إقامات قانونية دائمة.
 - زيادة الطلب على الشقق المتوسطة والصغيرة مما يؤدي الى حدوث أزمة سكنية وإرتفاع أسعار العقارات مستقبلاً.

- إزدياد حجم المديونية الخارجية للدول المضيفة للنازحين ، والناتج عن الاقتراض المستمر من الدول والبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية الدولية بهدف تأمين التمويل اللازم لعملية التنمية الاقتصادية وإستيعاب النازحين ، شكّل نوعاً خطيراً من أنواع التبعية المالية للمؤسسات والبنوك الدولية . فalcروض المقدمة من بعض البنوك والمؤسسات الدولية جعلت الدول المضيفة للنازحين عرضةً لتدخلات على المستويات الاقتصادية والإجتماعية والسياسية. تظهر تلك التدخلات حيناً في فرض بعض الإصلاحات المالية وحيناً آخر بفرض تغييرات وإصلاحات في الهيكلية الاقتصادية للدول المضيفة وفي معظم الحالات، أدت هذه الإجراءات إلى :
 - شروخ كبيرة في المجتمعات المضيفة وزيادة التوتر بينها وبين النازحين.
 - تعريض الأمن القومي السياسي والإقتصادي والإجتماعي للوطن الى كافة الأخطار.
 - إرتفاع حجم الدين العام.
 - إرتفاع معدلات البطالة بين الشباب بنسب عالية .
 - هروب الرساميل والإستثمارات الأجنبية المباشرة من الوطن الى الخارج.
 - زيادة معدلات الهجرة بين الشباب وخاصة هجرة الأدمغة.
 - إرتفاع معدلات الفقر الى درجات عالية.

رابعاً: التوصيات:

أنّ الحكومات اللبنانية المتعاقبة منذ اندلاع الأزمة السورية في عام 2011 ، لم تضع إستراتيجية جدية لمعالجة ملف النازحين، وراهنّت على الأمم المتحدة والدول الكبرى في مساعدة لبنان على حلّ هذه المعضلة.

لبنان يمر بظرف إقتصادي صعب جداً ويجب العمل على معالجة كامل الملفات الاقتصادية بعيداً عن سياسة الإستقراض والاستدانة المستدامة. إن هوية لبنان الاقتصادية ترتكز على التنمية الشاملة والمتوازنة بين القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والخدماتية والسياحية.

إن السعي لرفع معدّل النمو الاقتصادي في لبنان عبر التوجه الدائم نحو الإستدانة المستدامة لزيادة معدّل الإنفاق الإستثماري بهدف زيادة حجم الاقتصاد اللبناني وتخفيض نسبة الدين العام الى مجموع الناتج المحلي لن يؤدي إلا إلى إرتفاع حجم الدين العام الذي بلغت قيمة خدمته مايقارب 5 مليار دولار سنويا ومن المتوقع ان يبلغ حجم الدين العام حوالي 86 مليار دولار في نهاية سنة 2018 .

نسبة الدين العام اللبناني إلى الناتج المحلي وصلت اليوم الى مايقارب %150 وهذه نسبة عالية جداً بالمقارنة مع ارقام العديد من الدول . ومن المتوقع ان تصل الى %165 في آخر سنة 2018 .

بدلاً من أن يقوم لبنان بالإستدانة من الدول والبنوك الأجنبية بهدف زيادة الإنفاق الاستثماري لتطوير البنى التحتية من أجل خلق فرص عمل ، يجب العمل على ضبط تضخم الدين العام وخفض نسبة العجز الحكومي عبر:

- وضع إستراتيجية تنفيذية ومتابعة العمل الدؤوب على كل الأصعدة لإعادة النازحين الى بلادهم بسلام.
- تنظيم العمالة الأجنبية في لبنان وفرض ضريبة مقطوعة سنوية على جميع العمال الاجانب أسوة بإجراءات العديد من دول العالم.
- تعيين الموظف المناسب في المكان المناسب عبر الآلية الدستورية.
- تحسين وتفعيل الجباية في مرافئ الدولة المطار والمرافئ والمعابر الحدودية ومؤسسات الكهرباء والمياه لزيادة إيرادات الدولة.
- ترشيد الإنفاق في الوزارات والادارات والمؤسسات العامة.
- مكافحة الفساد والتهرب الضريبي والتهريب عبر الحدود.
- العمل على إدخال القطاعات الاقتصادية التي تعمل ضمن إطار الاقتصاد غير المنظم (التي تشكل ما يقارب 30% من الناتج المحلي) الى الاقتصاد المنظم عبر تقديم حوافز لها بهدف زيادة حجم الناتج المحلي وزيادة إيرادات الدولة.
- دعم القطاعات الانتاجية الصناعية والزراعية لزيادة حجم الصادرات وإدخال العملات الأجنبية الى خزانة الدولة.
- مراجعة كافة الاتفاقيات الدولية التجارية الموقعة مع لبنان وتعيين الاقتصاديين من أصحاب الكفاءات لحسن إدارة ومتابعة هذه الملفات.
- مكافحة الإغراق المتأتي من دول عديدة عبر فرض رسوم على الواردات التي تباع بأسعار مغرقة ويوجد لها مثيل في الصناعات اللبنانية.

خاتمة

إنه لمن المؤسف والمقلق أن لبنان، أصغر البلدان العربية والشرق اوسطية، يتحمل أثقال اللجوء المتعدد لشعوب المنطقة (فلسطينيين، عراقيين، سوريين...) وهي مسؤولة دولية لا دخل له فيها لتأتي الدول المعنية، تحت ستار دعم صمود لبنان أمام الضغط الهائل الذي يتحمله نتيجة النزوح وإقبال الحدود ، ببعض المساعدات الكفيلة بإبقاء النازحين على الأرض اللبنانية مع الكلفة العالية لذلك بما يززع كيان لبنان واستقراره.

إن قضية النازحين باتت تشكل عبئاً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والسياسية والأمنية في لبنان. بات لزاماً على لبنان أن يعتمد إلى تشكيل لجنة طوارئ من أجل العمل على توفير الشروط الملائمة والأمنة لعودة النازحين الى بلادهم. إضافة إلى دعوة الدبلوماسية اللبنانية الى التحرك

تجاه المجتمع الدولي والأمم المتحدة من أجل بذل كل الجهود الممكنة وتوفير الشروط الملائمة لتنسيق عودة النازحين إلى بلدانهم، لاسيما المناطق المستقرة والتي يمكن الوصول إليها، من دون أن يتم ربط ذلك بالتوصل إلى الحل السياسي الشامل في المنطقة.

